مجلة مدارات سياسية
EISSN: 2710-2588 ISSN:1825- 8341
المجلد 03 / العـدد: 03 (عدد خاص، جويلية 2020)
ص 96 - 109

السياسة المغربية في مواجهة جائحة كورونا: النتائج والتداعيات

The Moroccan policy to face the Coronavirus Pandemic: Consequences and Implications

د. زهير النامي[1]، ذة .صالحة بلعيدي[2]

Zouhair En.Namy[1], Saliha Belaidi[2]

[1]جامعة سيدي محمد بن عبد الله، المغرب، zouhair.ennamy@usmba.ac.ma

[2]جامعة ابن طفيل، المغرب، Sliha.belaidi@uit.ac.ma

Sidi Mohamed ben Abdellah University, Morocco, zouhair.ennamy@usmba.ac.ma[1]

Ibn Tofail University, Morocco, Sliha.belaidi@uit.ac.ma[2]

تاريخ الإستلام: 2020/06/ 25 تاريخ قبول النشر: 2020/07/17 تاريخ النشر: 2020/07/31

ملخص:

تعتبر جائحة كورونا من أخطر التهديدات التي عرفتها البشرية خلال القرن الواحد والعشرين، نظرا لفداحة خسائرها البشرية وكذا الاجتماعية والاقتصادية، حيث شملت جل دول العالم، وتفاوتت درجة خطورتها من دولة إلى أخرى، في هذا الإطار عملت الدول على مواجهة هذا التهديد الوبائي الخطير من خلال استراتيجيات متعددة، ولم يسلم المغرب هو الآخر من هذا الوباء الفتاك، فمع ظهور الوباء في الصين، سارعت الدولة إلى تبني مجموعة من الإجراءات والاستراتيجيات، وتأتي هذه الدراسة لإبراز سياسية المغرب في تدبير جائحة كورونا، وقد خلصنا أن مجمل الإجراءات التي تبنتها الدولة كانت ناجعة والدليل على ذلك التحكم في الوباء مقارنة بدول أوروبا الغربية التي عرفت خسائر جسيمة.

الكلمات مفتاحية: جائحة كورونا؛ حالة الطوارئ؛ الدولة؛ الحجر الصحي؛ المغرب.

تصنيفات JEL : I10، I15، I18.

Abstract:

The coronavirus pandemic is considered as one of the most dangerous threats that the humanity has known in the 21st century, due to the enormity of its human, social and economic effects. Although the pandemic has plagued almost all countries around the world, its severity varied from a country to another. In this context, various strategies have been pursued by states to tackle this subversive problem.

Morocco has not been in insulation from the spread of this global pandemic since its appearance in China last December. And in order to mitigate and contain the effects of this tough problem, the Moroccan government has adopted various measures and strategies, which are the focus of this study. In the end, this study tends to assert that the different measures taken by Morocco have been effective as it is displayed by the relative decline of the pandemic effects compared to other countries, particularly in Western Europe.

Keywords: pandemic; coronavirus; Emergency; state; confinement; Morocco.

JEL Classification Codes: I10, I15, I18.

المؤلف المرسل: زهير النامي **الإيميل:** zouhair.ennamy@usmba.ac.ma

1.مقدمة:

تعتبر المخاطر بشتى أنواعها اختبارا حقيقيا لمدبري الشأن العام، وكذا فرصة لمعرفة مدى نجاعة السياسات العمومية في معالجة مختلف التحديات التي تعرفها الدول، إن ما يميز الأخطار هو طابعها الفجائي وفداحة الخسائر التي تخلفها، وإذا كان المغرب قد عايش الأخطار الطبيعية، مثل زلزال أكادير سنة 1960، وزلزال الحسيمة سنة 2004، فإن مواجهة خطر وبائي مثل كورونا تطلب نهج سياسات جديدة والاستفادة من هفوات الدول الأخرى.

أمام هذه الجائحة، تجندت الدولة بمختلف مصالحها وإدارتاها الترابية، سواء على المستوى الوطني أو الجهوي أو المحلي، وكان المغرب من بين الدول التي سارعت إلى اتخاذ مجموعة من الإجراءات والتدابير قبل وصول الوباء وبعد تسجيل أول حالة في شهر مارس، من هنا تتبلور إشكالية هذا المقال والهادفة إلى تشخيص السياسة المغربية في مواجهة جائحة كورونا ومعالجة إنعكاساتها الوخيمة، وذلك إنطلاقا من طرح الإشكالية التالية: ما واقع حال السياسة المغربية في مواجهة جائحة كورونا ومعالجة نتائجها وتداعياتها؟"

وللإجابة عن هذا السؤال المحوري إنطلقنا من الفرضية التالية: تؤدي صرامة الإجراءات والتدابير التي المعتمدة في مواجهة كورونا إلى التخفيف من حدة التداعيات المرتبطة بها، وسنتحقق من صحة هذه الفرضية بعد معالجة إشكالية هاته الدراسة.

وقد اعتمدنا على منهجية تتلاءم وطبيعة الموضوع المدروس، من خلال استغلال الإحصائيات الرسمية لدراسة تطور الوضعية الوبائية بالمغرب إضافة إلى التقارير التي تصدر عن وزارت الصحة والداخلية والمالية، مع الاطلاع على مختلف ما كتب حول جائحة كورونا.

2.سياسة المغرب في تدبير جائحة كورونا:

تعتبر الأمراض والأوبئة إحدى أكبر التهديدات التي واجهت البشرية منذ قرون، وإذا حصرنا إهتمامنا خلال الثلاثين أو الأربعين سنة الأخيرة سنذكر إيبولا، وسارس، وإنفلونزا الخنازير[1]، وقبل نصف قرن نجد أمراض متعددة كالطاعون والكوليرا والملاريا...، وتظهر خطورة هذه الأوبئة من خلال فداحة الخسائر البشرية التي تخلفها، فبعد الطاعون الأسود الذي أودى بحياة ثلث سكان أوروبا (25 مليون) سنة 1348 فالأنفلونزا الاسبانية لسنة 1918 الذي قدر عدد ضحاياها بين 50 و100 مليون نسمة، ووباء إيبولا بإفريقيا سنة 2003 الذي خلف 11000 وفاة،[2] ومع التطور الطبي اختفت هذه الأمراض، وفي نهاية سنة 2019 ظهر وباء كورونا في مدينة يوهان بالصين، سرعان ما انتشر ليشمل جل دول العالم، حيث خلف الملايين من المصابين ومئات الآلاف من القتلى، وخسائر اقتصادية تقدر بالملايير.

ولتشخيص السياسة المغربية في مواجهة جائحة كورونا، عملنا على دراسة التدابير والإجراءات المتخذة سواء التدابير الاحتياطية والاحترازية قبل وصول الوباء إلى المغرب وكذا كيفية التعامل مع الوباء مع تسجيل أول حالة بالمغرب، إضافة إلى إبراز تطور الوضعية الوبائية بالمغرب.

1.2 .التدابير والإجراءات المتخذة لمواجهة جائحة كورونا:

ظهر وباء كورونا بدولة الصين خلال شهر دجنبر 2019 بمدينة يوهان، لكن سرعان ما شملت العدوى مجموعة من الدول أبرزها إيطاليا وإيران، ومنذ البوادر الأولى لتفشي هذه الجائحة عمل المغرب على مراقبة الحدود في مرحلة أولى، وفي مرحلة ثانية تعليق بعض الرحلات الجوية في اتجاه المناطق الموبوءة، وفي مرحلة ثالثة إغلاق الحدود الجوية والبرية والبحرية، وفيما يلي أهم الإجراءات التي اعتمدها المغرب حسب التسلسل الزمني منذ 02 مارس 2020 إلى غاية اعتماد تدابير تخفيف الحجر الصحي والتي سنتطرق لها بالتفصيل في المحور الموالي.

- **توقيف الدراسة "16 مارس":**

يعد التعليم من القطاعات المحورية، لكن مع جائحة كورونا تم توقيف الدراسة بجميع الأسلاك، سواء العمومية منها والخاصة، وقد تم اعتماد التعليم عن بعد كآلية لمواصلة التلقي البيداغوجي، ويقصد بالتعليم عن بعد "التعليم الذي يتم عن بعد باستخدام التكنولوجيات المعلوميات والاتصالات خاصة عبر الأنترنيت لتسهيل التواصل بين الأستاذ والمتعلم"،[3] وقد طرح إشكال تكافؤ الفرص بين التلاميذ والطلبة فمجموعة من التلاميذ يقطنون بالعالم القروي ولا يتوفرون على وسائل التعلم (هواتف ذكية، حواسيب، لوحات الكترونية...إلخ)، كما طرح إشكال مدى قدرة الأطر التربوية في التكيف مع آليات التواصل الحديثة، خاصة الأساتذة كبار السن الذين يعانون من صعوبة التكيف مع المستجدات التكنولوجية.

ولضمان تكافؤ الفرص تم إلغاء الامتحانات الإشهادية للسادس ابتدائي والثالثة إعدادي، وتأجيل الامتحانات الجامعية إلى شهر شتنبر، إضافة إلى اعتماد نقطة المراقبة المستمرة لتقييم التلاميذ، في حين تقرر برمجة امتحانات الباكالوريا في شهر يوليوز 2020،كما تم الحرص على امتحان التلاميذ في المواد التي تم تدريسها في الفصل قبل توقيف الدراسة.

- **إغلاق الفضاءات العمومية "16 مارس":**

لتفادي انتشار وباء كورونا تم إغلاق مجموعة من الفضاءات العمومية بما فيها المقاهي والمطاعم والقاعات السينمائية والمسارح، وقاعات الحفلات والأندية والقاعات الرياضية والحمامات، وقاعات الألعاب وملاعب القرب.

- **إحداث صندوق كورونا لمعالجة تداعيات الوباء "17 مارس":**

لا شك أن لجائحة كورونا آثارا اقتصادية واجتماعية وخيمة، في هذا الصدد، أعلن ملك البلاد عن تشكيل صندوق خاص لتدبير جائحة كورونا ساهمت فيه جميع مكونات البلاد بما فيها الشركات الخاصة

والإدارات العمومية والجماعات الترابية والأفراد وجمعيات المجتمع المدني...إلخ، وهو ما يبرز الوعي الوطني لأهمية التكافل والتضامن لتجاوز هذه المحنة، وقد بلغت مجموع المساهمات إلى غاية 09 أبريل بالصندوق الخاص بتدبير الجائحة الوبائية "كوفيد 19" أزيد من 33.7 مليار درهم، ضمنها 29 مليار درهم جاءت من المساهمين المؤسساتيين، و4.3 ملايير درهم منحت من طرف شركات القطاع الخاص و401 مليون درهم من طرف الأفراد الذاتيين، هذا دون احتساب مئات الملايين من الدراهم التي تلقاها الصندوق من طرف المتبرعين بأجورهم الشهرية أو السنوية أو من الهبات غير المعلنة التي لم تحدد قيمتها الإجمالية بعد.[4]

وقد خصصت هذه الإعتمادات المالية لتحمل تكاليف تأهيل الآليات والوسائل الصحية، سواء فيما يتعلق بتوفير البنية التحتية الملائمة والمعدات والوسائل الإضافية التي يتعين اقتناؤها بكل استعجال، وذلك من أجل علاج الأشخاص المصابين بالفيروس في ظروف جيدة، ثم دعم الاقتصاد الوطني لمواجهة تداعيات هذا الوباء انطلاقا من اقتراحات لجنة اليقظة وذلك للتخفيف من التداعيات على المستوى الاجتماعي أساسا،[5] وكذلك الجانب الاقتصادي من خلال دعم المقاولات والشركات المتضررة.

- **الإعلان عن حالة الطوارئ الصحية "19 مارس":**

بعد تطور الحالة الوبائية لفيروس كورونا بالمغرب أعلنت الحكومة عن تطبيق حالة الطوارئ الصحية ابتداء من 20 مارس إلى غاية 20 أفريل، ليتم تمديدها إلى غاية 20 مارس، وبعد ذلك إلى غاية 10 جوان، وفي المرة الأخيرة من 10 جوان إلى 10 جويلية، وتقضي فترة الطوارئ الصحية منع الخروج إلا لسبب ضروري مثل الخروج لشراء الحاجيات الأساسية أو العمل بالنسبة للقطاعات الحيوية (التجارة، الصحة، الأمن...إلخ)، كما يتم منع الخروج بعد الساعة 18.00 ومنع التنقل بين المدن، كما تم اعتماد ورقة الخروج تسلم من طرف السلطة المحلية، كل هذه الإجراءات من أجل تطويق الوباء ومنع انتشاره، وقد تم التخفيف من هذه الإجراءات منذ تاريخ 10 يونيو كما سنرى في المحور التالي.

- **إلزامية ارتداء الكمامات الواقية "04 أفريل":**

تعد الكمامة إجراء مهما لمنع انتشار الوباء، وفي هذا الإطار؛ تم إلزام جميع الأفراد بارتداء الكمامات الواقية، وفي حالة مخالفة الأمر يتعرض الشخص لغرامة مالية، ولتيسير حصول المواطنين على الكمامات بثمن مناسب، تم دعمها من طرف صندوق تدبير جائحة كورونا، وبالتالي أضحى ثمنها 80 سنتيم، كما رافق ذلك حملات إعلامية تبين أهمية ارتداء الكمامات الواقية.

- **الدعم المالي للأسر "أفريل":**

بسبب الإجراءات التي اتخذتها الدولة (الحجر الصحي)، فقدت الغالبية العظمى من الفئة النشيطة عملها، ووصلت نسبة المتوقفين عن العمل بسبب وباء كورونا 51.2 **%** ترتفع هذه النسبة بالقطاع غير المهيكل، في

حين أن نسبة 48.8 % لم يتوقفوا عن العمل لكونهم يشتغلون بقطاعات حيوية لا يجب أن تتوقف مثل القطاع التجاري والإداري والصحي...إلخ، كما تضم هذه النسبة الموظفون في القطاع العام.

وحسب دراسة أنجزتها المندوبية السامية للتخطيط، وصل عدد المقاولات التي أوقفت نشاطها بشكل دائم أو بشكل مؤقت حوالي 142000 مقاولة، أي ما نسبته 57 % من مجموع المقاولات،[6] لكل هذه الاعتبارات تم دعم الأسر المتضررة من خلال صرف إعانات مالية على الشكل التالي:

- 800 درهم (حوالي 80 أورو) للأسر المتكونة من فرد أو فردين؛
- 1000 درهم (حوالي 100 أورو) للأسر المتكونة من ثلاثة إلى أربعة أفراد؛
- 1200 درهم (حوالي 120 أورو) للأسر المتكونة من خمسة أفراد وأكثر.

وقد تم تقسيم المستفيدين إلى ثلاث فئات، الفئة الأولى وهي التي تتوفر على الانخراط بصندوق الضمان الاجتماعي، والفئة الثانية هي التي تتوفر على بطاقة المساعدة الصحية "راميد" والفئة الثالثة هم العاملون بالقطاع غير المهيكل، حيث تم الشروع بالفئة الأولى أولا، تلتها الفئة الثانية، ثم الفئة الثالثة، وقد تم دعم الأسر مرتين، في شهر أفريل وماي.

2.2 . الفاعلون في تدبير جائحة كورونا بالمغرب:

لقد برز العديد من الفاعلين في تدبير جائحة كورونا بالمغرب، وقد تباينت أدوارهم حسب الصلاحيات التي يتيحها لهم القانون، وفيما يلي أبرز هؤلاء الفاعلين:

1 – وزارة الصحة: برز دور وزارة الصحة بشكل كبير، حيث كانت الجهة المكلفة بتتبع الحالة الصحية للمواطنين، من خلال إجراء التحليلات الطبية بمجموعة من المختبرات الوطنية، خاصة بالمؤسسات الجامعية ووصل مجموع الإختبارات التي أجريت إلى حدود يوم الخميس 25 جوان حوالي 600383 إختبارا، إضافة إلى ذلك برز دور وزارة الصحة في التكفل بالمصابين بمجموعة من المستشفيات الإقليمية والجهوية والمستشفيات الجامعية، وتوفير المعدات الطبية، والتواصل مع الرأي العام من خلال لقاء يومي (18.00 مساء) يبث في القنوات العمومية، حيث يتم تقديم الحصيلة اليومية، كما كانت وزارة الصحة فاعلا أساسيا في توضيح الوباء وشرح كيفية الوقاية منه من خلال مختلف وسائل الإعلام.

2 – وزارة الداخلية: لعب هذا الفاعل دورا أساسيا في مراقبة التراب الوطني والحرص على تطبيق حالة الطوارئ الصحية وكذلك الحجر الصحي، من خلال لجن اليقظة التي تم تشكيلها بجميع العمالات والأقاليم المغربية، كما لعبت وزارة الداخلية من خلال الولاة والعمال ورؤساء الدوائر والقياد على تتبع أسر المرضى وتحديد المخالطين لتجنب تفشي المرض، واهتمت وزارة الداخلية أيضا بمرافقة عملية الدعم المالي للأسر المتضررة، وكذلك مرافقة دعم الفلاحين بالأعلاف نتيجة تضرر هذا القطاع من تداعيات الجائحة.

3 – الأمن الوطني والدرك الملكي والوقاية المدنية: لقد أدى هؤلاء دورا مهما في تدبير جائحة كورونا، حيث سهر الأمن على تطبيق حالة الطوارئ الصحية ومنع التجول بعد الساعة 18.00، ومراقبة المحاور الطرقية لمنع التنقل بين المدن من خلال سدود أمنية تقام عند مداخل المدن، كما سهر الدرك الملكي داخل المجالات القروية على تطبيق جل التعليمات الكفيلة بمحاصرة الوباء، أما الوقاية المدنية فتكفلت بنقل المصابين من أماكن السكن نحو مؤسسات العلاج مع الالتزام التام بجميع شروط الوقاية والسلامة.

4 – الجماعات الترابية: تجلى دور هذا الفاعل في تعقيم المرافق الحيوية من شوارع ومرافق اقتصادية (الأسواق) والأماكن التي تعرف ترددا كبيرا، إضافة إلى تقديم المساعدات الضرورية للساكنة على شكل مواد غذائية، وكذلك تقديم الدعم المالي لصندوق تدبير جائحة كورونا، كما سهرت الجماعات الترابية على تطبيق حالة الطوارئ الصحية في تنسيق مع السلطات المحلية والمجتمع المدني.

وعلى العموم يمكن القول أن الجماعات الترابية بعد إعلان حالة الطوارئ الصحية، تركز دورها أساسا في التحمل المؤسساتي والتضامن التطوعي الجماعي، علاوة عن اتخاذ عدد من التدابير الاحترازية للوقاية من إنتشار كوفيد 19 المستجد تماشيا مع التدابير الحكومية.[7]

صورتان رقم 1 - 2: تعقيم الشوارع والمرافق الأساسية

المصدر: عدسة شخصية 2020

5 – المجتمع المدني: يبرز دور المجتمع المدني في تأطير وتوعية الساكنة بضرورة الالتزام بمختلف التعليمات والإرشادات، كما تجلى دور المجتمع المدني في تقديم الدعم للساكنة الفقيرة، حيث شمل الدعم جل الجماعات الترابية بالمغرب، ويتكون الدعم أساسا من المواد الغذائية (دقيق، زيت، قطاني...إلخ).

6–القطاع الخاص: أبان القطاع الخاص عن حس عال من الوطنية في مواجهة وباء كورونا، حيث عملت مجموعة من المؤسسات الخاصة على دعم الأسر المعوزة، كما تبرع عدد كبير من المؤسسات الخاصة بصندوق تدبير جائحة كورونا، فالوضعية الحالية تفرض تضافر جهود جميع الفاعلين، والصورة التالية توضح بعض المساعدات المقدمة من القطاع الخاص للساكنة.

صورة رقم 3: تقديم مساعدات غذائية من طرف شركة خاصة بأحد الأقاليم المغربية

Source: https://www.almarrakchi.com

وعلى العموم يمكن القول أن جميع الفاعلين بالمغرب تجندوا من أجل مواجهة هذا الوباء والتخفيف من تداعياته، إلا أن مرحلة ما بعد الأزمة تتطلب جهودا أكبر، من أجل تصحيح الاختلالات الحالية.

3.تدابير تخفيف الحجر الصحي:

لقد كانت التكلفة الاقتصادية لجائحة كورونا جد مرتفعة، حيث صرح وزير المالية أن المغرب يفقد مليار درهم كل يوم بسبب هذه الجائحة، كما تضررت المقاولات والشركات خاصة القطاع السياحي والنقل بجميع أصنافه (الطائرات، السفن، الحافلات...إلخ)، ولمواجهة التداعيات الإقتصادية والاجتماعية والنفسية لوباء كورونا، وبعد التحكم النسبي في عدد حالات الإصابة، عمل المغرب على الرفع النسبي للحجر الصحي، من خلال مرحلتين، مرحلة أولى ما بين 10 و24 يونيو ومرحلة ثانية بعد 24 يونيو.

1.3. تقسيم المغرب إلى مناطق التخفيف:

لقد تم إعتماد حالة الطوارئ الصحية يوم 20 مارس 2020، وخلال تاريخ 10 جوان بدأت سياسة الرفع التدريجي للحجر الصحي بالمغرب، رغم ذلك تم تمديد حالة الطوارئ الصحية من 10 جوان إلى 10 جويلية مع بداية تنزيل سياسة الرفع التدريجي للحجر الصحي.

في هذا الإطار، وفي سياق التحضير للعودة إلى الحياة الطبيعية واستئناف الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية بمجموع التراب الوطني، قررت السلطات العمومية تنزيل مخطط التخفيف من تدابير الحجر الصحي حسب الحالة الوبائية لكل عمالة أو إقليم وبصفة تدريجية عبر عدة مراحل، إبتداء من 11 جوان 2020، وبموجب هذا المخطط، تم تقسيم عمالات وأقاليم المملكة، وفق المعايير المحددة من طرف السلطات الصحية، إلى منطقتين:

- **المنطقة 1**: تضم الأقاليم والمدن الخالية من الوباء أو التي تضم حالات محدودة، وشملت الإجراءات بهذه المنطقة ما يلي:

- ❖ الخروج دون حاجة لرخصة استثنائية للتنقل داخل المجال الترابي للعمالة أو الإقليم؛
- ❖ استئناف النقل العمومي الحضري مع استغلال نسبة لا تتجاوز 50% من الطاقة الإستيعابية؛
- ❖ التنقل داخل المجال الترابي لجهة الإقامة، بدون إلزامية التوفر على ترخيص (الاقتصار فقط على الإدلاء بالبطاقة الوطنية للتعريف الإلكترونية)؛
- ❖ إعادة فتح قاعات الحلاقة والتجميل، مع استغلال نسبة لا تتجاوز 50% من الطاقة الاستيعابية؛
- ❖ إعادة فتح الفضاءات العمومية بالهواء الطلق (منتزهات، حدائق، أماكن عامة، إلخ ...)؛
- ❖ إستئناف الأنشطة الرياضية الفردية بالهواء الطلق (المشي، الدراجات، إلخ...)؛
- ❖ الإبقاء على جميع القيود الأخرى التي تم إقرارها في حالة الطوارئ الصحية (منع التجمعات، الاجتماعات، الأفراح، حفلات الزواج، الجنائز، إلخ...)

- **منطقة التخفيف 2**: وتضم المدن والأقاليم التي تعرف ارتفاع عدد حالات الإصابة، وتتجلى بالأساس في مدن الدار البيضاء ومراكش وفاس وطنجة، وعدد 16 إقليما أو عمالة وشملتها الإجراءات التالية:
  - ❖ الخروج يقتضي التوفر على رخصة استثنائية للتنقل؛
  - ❖ إغلاق المتاجر على الساعة 8 مساء؛
  - ❖ استئناف النقل العمومي الحضري مع استغلال نسبة لا تتجاوز 50% من الطاقة الاستيعابية؛
  - ❖ الإبقاء على جميع القيود الأخرى التي تم إقرارها في حالة الطوارئ الصحية (منع التجمعات، الاجتماعات، الأفراح، حفلات الزواج، الجنائز، إلخ...)[8]

2.3 .المرحلة الثانية من التخفيف:

بعد المرحلة الأولى من تخفيف الحجر الصحي، عمل المغرب على بلورة مرحلة ثانية للتخفيف، والهدف من ذلك إنعاش الأنشطة الاقتصادية على المستوى الوطني، وقد دخلت هذه الإجراءات حيز التنفيذ يوم 24 يونيو 2020، وفيما يلي الإجراءات المتخذة كما صدر في البلاغ المشترك لوزارة الداخلية ووزارة الصحة ووزارة الصناعة والتجارة والاقتصاد الأخضر والرقمي:

- ❖ السماح للمقاهي والمطاعم بتقديم خدماتها بعين المكان، مع عدم تجاوز نسبة 50 **%** من طاقتها الاستيعابية.
- ❖ إستئناف الأنشطة التجارية بكل من المراكز التجارية والمجمعات التجارية الكبرى والقيساريات، وفق شروط محددة.
- ❖ إعادة فتح محلات الترفيه والراحة، كالقاعات الرياضية والحمامات، مع عدم تجاوز نسبة 50% من طاقتها الاستيعابية.
- ❖ إستئناف الأنشطة المرتبطة بالإنتاج السمعي – البصري والسينمائي.

❖ إستئناف النقل العمومي بين المدن، سواء الطرقي أو السككي، وفق شروط محددة.
❖ إستئناف الرحلات الجوية الداخلية، وفق شروط محددة.

وقد إختلفت التدابير حسب مناطق التخفيف، بفالنسبة لمنطقة التخفيف رقم 1 فقد تقرر ما يلي:

❖ السماح بالتنقل بين الجهات المصنفة في منطقة التخفيف رقم 1، شريطة الإدلاء بالبطاقة الوطنية للتعريف الإلكترونية.
❖ فتح الفضاءات الشاطئية، مع ضرورة احترام التباعد الجسدي.
❖ إعادة فتح ملاعب القرب المتواجدة بالهواء الطلق.
❖ استئناف الأنشطة السياحية الداخلية وفتح المؤسسات السياحية، على أن لا تتجاوز 50 **%** من طاقتها في الإيواء والإطعام.

أما بخصوص منطقة التخفيف رقم 2 فقد شملتها التدابير التالية:

❖ السماح بالتنقل داخل المجال الترابي للعمالة أو الإقليم، دون "رخصة استثنائية للتنقل".
❖ إلزامية التوفر على رخصة مهنية (أمر بمهمة) أو رخصة استثنائية مسلمة من طرف السلطات المحلية لأسباب أو ظروف قاهرة، من أجل التنقل خارج المجال الترابي للعمالة والإقليم.
❖ رفع الإجراء القاضي بإغلاق المتاجر على الساعة 8 مساء.
❖ إعادة فتح قاعات الحلاقة والتجميل، مع عدم تجاوز نسبة 50% من طاقتها الاستيعابية.
❖ إعادة فتح الفضاءات العمومية بالهواء الطلق، من منتزهات وحدائق وأماكن عمومية ...
❖ استئناف ممارسة الأنشطة الرياضية الفردية بالهواء الطلق، كالمشي واستعمال الدراجات الهوائية.

كما تقرر الإبقاء، على المستوى الوطني، على جميع القيود الاحترازية الأخرى التي تم إقرارها سابقا في حالة الطوارئ الصحية (إغلاق المتاحف، قاعات السينما، المسارح، المسابح العمومية، منع التجمعات، حفلات الزواج والأفراح، الجنائز...).[9] في إطار التدابير الرامية للرفع التدريجي للحجر الصحي بالمغرب، تقرر تجميع الحالات النشطة في وحدتين للعلاج في كل من مدينتي بنسليمان وابن جرير إإتداء من تاريخ 20 جوان، ويهدف هذا الإجراء إلى فتح المجال بالمستشفيات العمومية لعلاج المرضى، كما تسعى الجهات الوصية توفير جميع الشروط اللازمة لتشافي الحالات النشطة وبالتالي الرجوع إلى الحياة العادية.

3.3. تطور الحالة الوبائية بالمغرب :

بعد التطرق إلى أهم الإجراءات التي اعتمدها المغرب لمواجهة جائحة كورونا، لا بد من التطرق إلى تطور الوضعية الوبائية بالمغرب، ومقارنتها بدول الجوار (الجزائر، تونس، إسبانيا، إيطاليا، فرنسا) والهدف من ذلك الوقوف على مدى نجاعة الإجراءات السابقة.

الشكل رقم 1: تطور الحالة الوبائية بالمغرب منذ تسجيل أول حالة إلى غاية 05 جويلية 2020

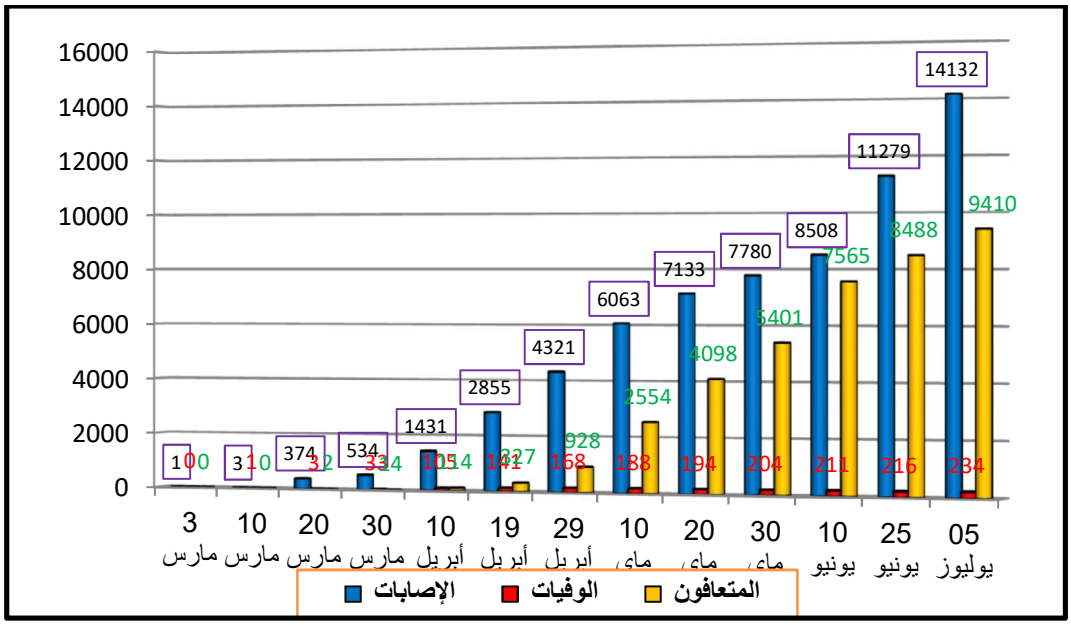

المصدر: البوابة الرسمية لفيروس كورونا بالمغرب /http://www.covidmaroc.ma

لقد وصل عدد الإصابات بوباء كورونا إلى 14132 مصابا، وقد سجلت أول حالة يوم 02 مارس 2020 لمواطن مغربي قادم من الديار الإيطالية نحو مدينة الدار البيضاء، في حين بلغ عدد الوفيات جراء هذا الوباء 234 ضحية، أما حالات الشفاء فوصلت إلى 9410 حالة، ويصل المعدل اليومي لاختبارات الإصابة حوالي 20000 إختبار.

وعلى المستوى العالمي بلغ عدد الإصابات إلى غاية يوم 05 جويلية حوالي 11424998 إصابة، و534487 وفاة وشفي 6473356 حالة، وتبقى الولايات المتحدة الأمريكية أكبر متضرر من هذه الجائحة ب 2462713 إصابة، تليها البرازيل ثم روسيا ثم الهند.[10]

وبالرجوع إلى عدد الإصابات اليومي، نجد أن أعلى عدد سجل يوم الأربعاء 24 جوان 2020 بحوالي 563 إصابة، وذلك راجع إلى ظهور بؤرة في وحدات، حيث شكلت الوحدات الصناعية هاجسا كبيرا لدى السلطات المحلية.

لا يمكن معرفة مدى نجاح السياسة المغربية في تتبع الوباء دون مقارنة الوضعية الوبائية مع دول أخرى بالمنطقة، لذلك عملنا على مقارنة عدد الإصابات بين ست دول وهي المغرب والجزائر وتونس وإسبانيا وإيطاليا وفرنسا، للخروج بخلاصات حول أهمية الإجراءات المتبعة لمحاصرة وباء كورونا.

الشكل رقم 2: مقارنة الوضعية الوبائية بالمغرب مع دول الجوار إلى غاية 05 جويلية 2020

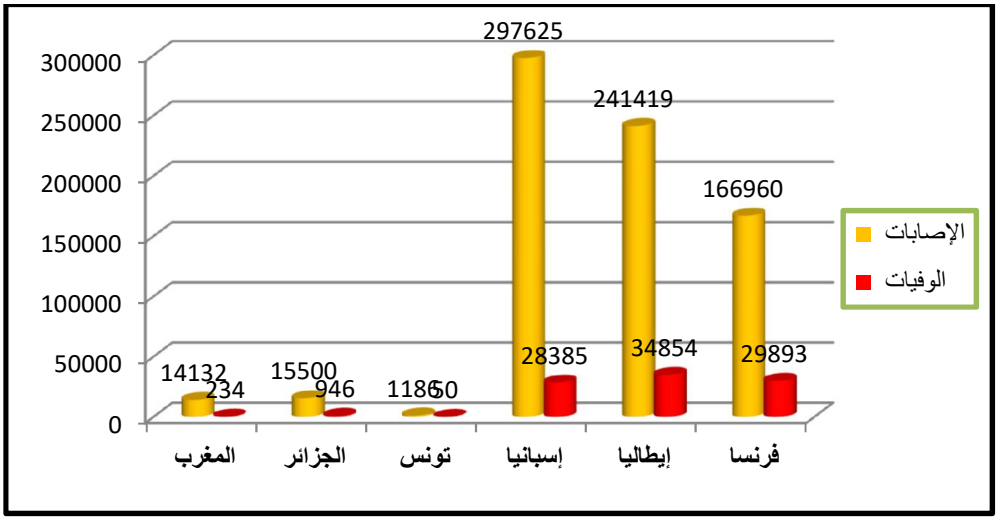

المصدر: https://www.worldometers.info/coronavirus/

وبمقارنة الوضعية الوبائية لدول المغرب العربي مع دول أوروبا الغربية يلاحظ وبالشكل الملموس نجاح دول المغرب والجزائر وتونس في تجنب سيناريوهات خطيرة، فالدول الأوروبية رغم إمكانياتها الكبيرة، وتجهيزاتها الصحية المتطورة وقفت عاجزة أمام تفشي الفيروس وحصده لآلاف الأرواح بشكل يومي، فدول المغرب العربي مجتمعة أقل وبكثير من عدد الوفيات المسجلة بإسبانيا، وهنا يمكن القول أن السياسة التي إتبعها المغرب كانت ناجحة إلى حد كبير، لكن اعترتها مجموعة من النواقص وتتجلى في:

- ضعف الاهتمام بالفئات الهشة؛
- نقص في عدد التحاليل المخبرية اليومية للكشف عن الحالات المصابة بوباء كورونا؛
- غياب خطة وطنية لمواجهة الكوارث والأخطار الصحية؛
- تأخر التعويضات المالية للأسر المتضررة؛
- ضعف الصرامة في تطبيق التعليمات والقرارات؛
- ضعف التعامل مع الوحدات الصناعية والتجارية التي شكلت بؤرا لانتشار الوباء؛
- تطبيق بعض القرارات الاستعجالية مثل إلزامية ارتداء الكمامات الواقية، هذه الأخيرة لم تكن متوفرة بالكمية المطلوبة خلال تلك الفترة.[12]

4. الخاتمة:

قد اهتمت هذه الدراسة بتتبع سياسة المغرب في مواجهة جائحة كورونا منذ ظهور الوباء إلى غاية اليوم، مع التركيز على إبراز الإجراءات والتدابير التي نهجها المغرب ووضعها في سياقها الزمني بشكل متابع، وفي الأخير رصد الحالة الوبائية للوقوف على مدى نجاعة السياسة الوبائية بالمغرب.

منذ تسجيل أول حالة بالمغرب سارع المغرب إلى اتخاذ مجموعة من الإجراءات أبرزها توقيف حركة التنقل الخارجي وتوقيف الدراسة وإعلان حالة الطوارئ الصحية وتطبيق الحجر الصحي وتمديده، وبعد بروز بوادر إنفراج الأزمة، بدأت الدولة في إجراءات التخفيف منذ 10 يونيو، وفي مرحلة ثانية في 24 يونيو، والهدف من ذلك إعادة تنشيط الحركة الاقتصادية والتعايش مع الوباء من أجل ضمان تعافي الاقتصاد المغربي من هذه الجائحة.

وبرصد الحالة الوبائية بالمغرب ومقارنتها مع دول الجوار يمكن القول أن المغرب قد اعتمد سياسة ناجعة في تدبير الجائحة، وهو ما يقر بصحة الفرضية التي انطلقنا منها ومفادها ""تؤدي صرامة الإجراءات والتدابير التي المعتمدة في مواجهة كورونا إلى التخفيف من حدة التداعيات المرتبطة بها" وهي فرضية صحيحة، يتجلى ذلك من خلال تجنب وفاة 6000 شخص بسبب جائحة كورونا كما صرحت الجهات المسؤولة، رغم أهمية هذه الإجراءات لا بد من مواصلة الجهود وتصحيح بعض الهفوات من أجل الخروج بسلام من هذه الأزمة الخطيرة، وفيما يلي بعض الاقتراحات الكفيلة بمعالجة جائحة كورونا بالمغرب:

- الحرص على تطبيق إجراءات التباعد الاجتماعي والنظافة الشخصية وتعقيم المرافق العمومية؛
- مراقبة الوحدات الصناعية وإلزامها بالتطبيق الصارم لإجراءات السلامة؛
- الرفع من عدد اختبارات الكشف عن الوباء خاصة لدى الوحدات الصناعية ومهنيي النقل العمومي والتجار؛
- المراقبة الحازمة للحواضر الكبرى كالدار البيضاء وطنجة ومراكش لكونها تتميز بارتفاع الكثافة السكانية وبأهمية الأنشطة الاقتصادية؛
- دعم المقاولات الصغرى والمتوسطة وكذلك القطاعات المتضررة من أجل ضمان نشاطها من جديد بعد الجائحة؛
- تقوية القطاع الصحي والتعليمي بالمغرب، لكونها عصب التنمية البشرية؛
- إدماج المخاطر بمختلف أنواعها (طبيعية، وبائية، بشرية) ضمن البرامج الوطنية وتدريسها في الجامعات المغربية لتخريج أطر قادرة على تدبير المخاطر المستقبلية؛
- الاعتراف بجهود جل المتدخلين في تدبير الجائحة (خاصة الأطر الصحية) وتحسين ظروف اشتغالهم (تجهيز الوحدات الصحية)؛

- معالجة الآثار النفسية والاجتماعية للحجر الصحي على المواطنين، خاصة الأطفال، من خلال جلسات العلاج النفسي وبرامج تلفزية تستضيف خبراء ومتخصصين في هذا المجال، فجائحة كورونا وطريقة الإعلان عن الإجراءات المصاحبة لها خاصة ما تعلق منها بالحجر الصحي قد أحدث صدمة عند الكثير من الأشخاص وأدى إلى ظهور مجموعة من الضغوط والأعراض النفسية، أدت بدورها إلى خلل في التوازن النفسي والاجتماعي للمواطنين.[11]
- تبني أسر "شهداء الوباء" من خلال تخصيص راتب شهري لأبناء القتلى، فالوباء خلف بدون شك آثارا نفسية واجتماعية جد وخيمة.

5. الهوامش:

1. التير مصطفى عمر، 2020، "أسئلة بحثية تطرحها جائحة كورونا على علماء الاجتماع"، المؤلف الجماعي أزمة كورونا وانعكاساتها على علم الاجتماع والعلوم السياسية والعلاقات الدولية، مركز ابن خلدون للعلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة قطر، ص 31.
2. حنين ماهر، 2020، "سوسيولوجيا الهامش في زمن الكورونا"، المنتدى التونسي لحقوق الاقتصادية والاجتماعية، تونس، ص 4.
3. حيروش مبارك، 2020، "من أجل مقاربة بيداغوجية لإرساء التعليم عن بعد في ظل جائحة كورونا – تجربة المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين لجهة كلميم واد نون أنموذجا"، مجلة الباحث، ملف خاص 2 بجائحة كورونا، العدد 18، ص 253.
4. عادل عماد، 2020، " مساهمات صندوق «كوفيد 19» فاقت 34 مليار درهم" جريدة الاتحاد الاشتراكي.
5. السلماوي مصطفى، 2020، "تدخلات الدولة زمن الجائحة بين الرعاية الاجتماعية وتهدئة الأوضاع المشحونة"، الكتاب الجماعي جائحة كورونا والمجتمع المغربي فعالية التدخلات وسؤال المآلات، تنسيق الرحالي ميلود، منشورات المركز المغربي للأبحاث وتحليل السياسات، ص 113.
6. المندوبية السامية للتخطيط، 2020، "النتائج الرسمية للبحث الظرفي حول تأثير كوفيد 19 على نشاط المقاولات"، ص 1.
7. الكميري محمد، 2020، "دور الجماعات الترابية في المجال الصحي والحد من انتشار الأمراض الوبائية – حالة فيروس كورونا كوفيد 19 نموذجا"، الدولة والقانون في زمن جائحة كورونا، مؤلفات إحياء علوم القانون، الطبعة الأولى، مطبعة دار السلام، الرباط، ص 122.
8. بلاغ مشترك لوزارة الداخلية ووزارة الصحة بتاريخ 09 يونيو 2020، المتعلق بتمديد سريان مفعول حالة الطوارئ الصحية بسائر أرجاء التراب الوطني لمدة شهر "المرسوم رقم 2.20.406"
9. البلاغ المشترك لوزارة الداخلية ووزارة الصحة ووزارة الصناعة والتجارة والاقتصاد الأخضر والرقمي بتاريخ 21 يونيو 2020 المتعلق بالمرحلة الثانية من تخفيف الحجر الصحي.
10. https://www.worldometers.info/coronavirus/
11. عبد الصمد نبيل، 2020، "الآثار النفسية للحجر الصحي"، الكتاب الجماعي الحياة في زمن الفيروس التاجي كوفيد 19، إشراف الكركوري جمال والفرجان أحمد، الطبعة الأولى، مطابع الرباط نيت، المغرب، ص 133.

12. النامي زهير، كريم إلهام، 2020، ''وباء كورونا وانعكاساته الاقتصادية والاجتماعية بالمغرب: دراسة ميدانية''، مجلة التمكين الاجتماعي، المجلد 02 ، العدد 02، يونيو، الجزائر، ص 164.

6. قائمة المراجع:

1. البلاغ المشترك لوزارة الداخلية ووزارة الصحة ووزارة الصناعة والتجارة والاقتصاد الأخضر والرقمي بتاريخ 21 يونيو 2020 المتعلق بالمرحلة الثانية من تخفيف الحجر الصحي.
2. التير مصطفى عمر، 2020، "أسئلة بحثية تطرحها جائحة كورونا على علماء الاجتماع"، المؤلف الجماعي أزمة كورونا وانعكاساتها على علم الاجتماع والعلوم السياسية والعلاقات الدولية، مركز ابن خلدون للعلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة قطر.
3. حنين ماهر، 2020، "سوسيولوجيا الهامش في زمن الكورونا"، المنتدى التونسي لحقوق الاقتصادية والاجتماعية، تونس.
4. حيروش مبارك، 2020، "من أجل مقاربة بيداغوجية لإرساء التعليم عن بعد في ظل جائحة كورونا – تجربة المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين لجهة كلميم واد نون أنموذجا"، مجلة الباحث، ملف خاص 2 بجائحة كورونا، العدد 18.
5. السلماوي مصطفى، 2020، "تدخلات الدولة زمن الجائحة بين الرعاية الاجتماعية وتهدئة الأوضاع المشحونة"، الكتاب الجماعي جائحة كورونا والمجتمع المغربي فعالية التدخلات وسؤال المآلات، تنسيق الرحالي ميلود، منشورات المركز المغربي للأبحاث وتحليل السياسات.
6. عادل عماد، 2020، " مساهمات صندوق «كوفيد 19» فاقت 34 مليار درهم" جريدة الاتحاد الاشتراكي.
7. عبد الصمد نبيل، 2020، "الآثار النفسية للحجر الصحي"، الكتاب الجماعي الحياة في زمن الفيروس التاجي كوفيد 19، إشراف الكركوري جمال والفرجان أحمد، الطبعة الأولى، مطابع الرباط نيت، المغرب.
8. الكميري محمد، 2020، "دور الجماعات الترابية في المجال الصحي والحد من انتشار الأمراض الوبائية – حالة فيروس كورونا كوفيد 19 نموذجا"، الدولة والقانون في زمن جائحة كورونا، مؤلفات إحياء علوم القانون، الطبعة الأولى، مطبعة دار السلام، الرباط.
9. المندوبية السامية للتخطيط، 2020، "النتائج الرسمية للبحث الظرفي حول تأثير كوفيد 19 على نشاط المقاولات".
10. النامي زهير، كريم إلهام، 2020، ''وباء كورونا وانعكاساته الاقتصادية والاجتماعية بالمغرب: دراسة ميدانية''، مجلة التمكين الاجتماعي، المجلد 02 ، العدد 02، يونيو، الجزائر.
11. بلاغ مشترك لوزارة الداخلية ووزارة الصحة بتاريخ 09 يونيو 2020، المتعلق بتمديد سريان مفعول حالة الطوارئ الصحية بسائر أرجاء التراب الوطني لمدة شهر "المرسوم رقم 2.20.406".
12. https://www.almarrakchi.com
13. https://www.worldometers.info/coronavirus/